إيضاح العبارة

مختصر تحقيق العبارة شرح
رسالة الإستعارة

□ إيضاح العبارة، مختصر تحقيق العبارة شرح رسالة الاستعارة
تأليف: قاسم بن نعيم الحنفي
الطبعة الاولى: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م
جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد©
الرقم المعياري الدولي: ٤-٢١-٥٤٢-٩٩٥٧-٩٧٨ :ISBN
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: ٢٠١٠/١١/٤٢٠٢
* تصميم الغلاف من تصميم محمود أبو زغد، محفوظة باتفاق وعقد© .

دار النُّور المبين للدراسات والنشر

تلفاكس: ٤٦١٥٨٥٩ ، جوال: ٠٧٩٥٣٩٤٣٠٩، ص.ب: ٩٢٥٤٨٠ عمّان ١١١٩ الأردن.

البريد الالكتروني: info@darannor.com الموقع على شبكة الانترنت: www.darannor.com

---

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or copied in any form or by any means without prior written permission from the publisher.

إيضاح العبارة

مختصر تحقيق العبارة شرح رسالة الإستعارة

قاسم بن نعيم الحنفي

مقدمة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهمَّ مُنْزِلَ القرآن ، والسَّبْعِ المَثَان ، صَلِّ على مَنْ وُشِّحَ بجواهرِ روائعِ البيان ، وبدائع المَعَان ، سيدِنا محمدٍ سيدِ الأنسِ والجانّ ، وعلى آله وصحبهِ أربابِ الكمالِ والعرفان ، وسلِّم وبارك مادام المَلَوان .

وبعد : فيقولُ المفتقرُ إلى ألطاف ربه الغني قاسم بن نعيم الطائي الحنفي: هذا شرحٌ مختصرٌ لكتابي «تحقيق العبارة شرح رسالة الاستعارة» للعلامة أبي بكر الميرزستمي رحمه الله تعالى توخَّيتُ فيه الإيضاحَ والتَّحرير، والدقة وحُسْنَ التقرير، ولم آلُ جهداً في ذلك، ولله الحمد على ذلك، أرجو الله ربِّي القَبولَ، والنفعَ العميم، ومن إخواني الطَّلبةِ الدعاءَ في الليل البَهيم، والله المستعانُ، وعليه التُّكلان.

(الحمدُ) هو: الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من إنعام وغيره، فالوصف متضمنٌ واصفاً، وهو الحامدُ، وموصوفاً وهو المحمود، وصيغة دالة، وقوله : «بالجميل» يُراد به المحمود به.

وقوله : «على الجميل الاختياري» يُراد به المحمود عليه. فهذه أركان الحمد، ولا يلزم منه ذكر جميعها كلما حَمَدَ الحامد، وهذا تعريف الحمد الكلي، وما من حمد صدر من أي حامدٍ كان. سواء كان مشتملاً على حروفه أو لا، إلا هو داخل تحت ذاك الكلي.

(لِمَنْ) أي: كائنٌ، أو استقر لمن أي: لذات، أو لله، وعلى هذا يكون استعمال الاسم المبهم للتفخيم، وفي جواز إطلاقه على الله تعالى خلافٌ فقد منعه بعضٌ وأجازه بعضٌ، كحفيد السعد وتوقف فيه بعضٌ آخر، والظرف مُسْتَقَرٌ واللامُ للاستحقاق.

(لَيسَ) فعل ماضٍ غير متصرف يعمل عمل كان، وجملة ليس صفة، أو صلة، والأولى لها محل من الإعراب، وهو الجر، والأخرى لا محل لها من الإعراب.

(ابتداءُ ألوهيتِهِ) المصدر مضاف إلى فاعله، فالإضافة معنوية، والمضاف اسمُ ليس.

(أيسا) أي: وجوداً خبره قال الفخر الرازي في: «تفسيره الكبير» نقلاً عن القتيبي، وأيسته وجدته. وكتبت التنوين في - أيساً - ألفاً؛ لأنّه نونٌ ساكنة، وقد أنفتحَ ما قبلها، كنونِ التأكيد المخففة في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[العلق :١٥].

(والشكرُ) هو: فعل يُنْبِيءُ عن تعظيم المُنْعِم بسبب كونه مُنعماً، سواءٌ كان هذا الفعلُ فعلَ قَلْبٍ، أو لسانٍ، أو جارحةٍ، وجملةُ الشكرِ معطوفةٌ على جملة الحمد لا محل لها من الإعراب، وإنما جمع المصنف رحمه الله تعالى بينه وبين الحمد ليحوز أجرهما.

(لِمَنْ) أي: كان أو مستقر لذات أو لله.

(أيسَ) فعل ماض تام بمعنى وجد، وجملته صلة أو صفة.

(انتهاءُ ألوهيتِهِ) المصدر المضاف إلى معموله الفاعل فاعل.

(ليساً) تميز بمعنى عَدَم مُحَوَّلٌ عن الفاعل، فالمعنى يكون: وجد وثبت عدم انتهاء ألوهيته فيلزم منه أبديته تعالى.

(والصَّلاةُ) مِن صلّى، إذا دعا وهو اسم يُوضَعُ موضعَ المصدر، تقول: صلّى صلاةً، ولا تقول: صلّى تصلية، كذا قاله عبد الحكيم في «حواشيه على الخيالي»، والصلاةُ في اللغة الدعاءُ أو التعظيمُ، أو العطف، فتتنوع بالإضافة إلى محلها على أنواع.

قال الدسوقي في «أم البراهين»: التحقيق أن الصلاة من الله إنعامُهُ المقرونُ بالتعظيم، ومن الملائكة، والإنس الدعاء بأن الله تعالى يُعظِّم المصلي عليه، ويُشرِّفه. وفي «حاشية النسمات» لابن عابدين تحقيق نفيسٌ يتعلق بالصلاة ذكرناه في الشرح فراجعه إن شئت.

(والسَّلامُ) اسم من أسمائه تعالى، والسلامةُ البراءةُ من العيوب، فسلامُهُ تعالى على نبيِّهِ صلى الله عليه وسلم بمعنى: أنَّه تعالى بَرَّأهُ من العيوب، وحَفِظَهُ من الآفات في الدنيا والآخرة، وسلامُنا عليه إظهارُ هذه البراءةِ، والطلب من الله تعالى، وسلامُ بَعْضِنا على بعضٍ

دعاءٌ له بسلامته من الآفات، وحفظِهِ من البَلِيَّات، وجملةُ السلام خبريةٌ لفظاً إنشائيةٌ معنىً معطوفةٌ على جملةِ الصلاة كذلك كما قيل، ولو كانت جملةُ الصلاةِ خبريةً لفظاً ومعنىً لكان عطفُ جملة السلام عليها ممنوعاً عند أهل البيان، وابنِ مالك، وابنِ عصفور، وكثير من الأئمة، أو جائزاً عند الصَّفَّار، وآخرين، فعلى قول الأكثرينَ يُجابُ بأنَّ الواو للاستئناف، وهذا يقال: في عطف جملة الصلاة على جملة الشكر أو الحمد.

(عَلَى مَنْ) أي: كائنٌ، أو استقر على ذات، أو رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(عَمَّتْ) أي: شَمِلَتْ.

(بِعثَتُهُ) أي: إرسالُهُ صلى الله عليه وسلم، والجملة صلة، أو صفة.

قال العبد الفقير في الشرح: والبعثة مِن بَعَثَ بمعنى: أرسل رسولاً، وهو النبيُّ الذي له كتابٌ وشريعةٌ جديدةٌ، فَنَبِيُّنا صلى الله عليه وسلم شريعتُهُ ناسخةٌ للشرائعِ كُلِّها.

(جِنّاً وإنسَاً) وبعثتُهُ صلى الله عليه وسلم إلى الجِنّ، والإنسِ أمر معلومٌ بالضرورة لقطعية الأدلة، وقد ذكرت في الشرح.

(وعلى آلِهِ) عطفٌ على مَن، فالصلاةُ والسلامُ عليهم بالتبعيةِ، لذا قالوا: يُكْرَهُ إفرادُهُم بالصلاةِ، والسلامِ، وأمَّا الإفرادُ بالسلامِ فجائزٌ، وأعادَ على مع أنَّ العطفَ يُغني عن إعادتِها رداً على الغلاة من الرافضةِ المُعتقِدةِ مساواةَ الآلِ للنبي؛ لذا يَستعملُ هؤلاءِ الواو العاطفةَ في عطفِ الآل على النبيّ دونَ (على)، والحقُّ أنَّ هذا الاستعمالَ مَبنيٌّ على اعتقادهم بمساواةِ الآل للنبيِّ في الصلاة، والسلام عليهما، لا أنّه ثابتٌ في لغة العرب، وهذا تلاعب بأوضاعها لتأييد المعتقد الفاسد ومَن طالعَ معاني الواوِ عَلِمَ أنه لا يوجدُ معنى المساواة فيها، لهذا كله دعا علماءَنا إلى إعادة حرف على للتنبيه على ما ذكرنا أولاً، وللمخالفة ثانياً؛

إذ نحن مأمورونَ بمخالفة أهل الكتاب والبدع لأجل عدم التشبّه، لكن هذه المخالفةُ في اللغة تُرْتكَبُ فيما تجيزه القواعدُ العربيةُ؛

وأصلُ الآلِ أهلٌ عند سيبويه، والبصريين؛ قُلِبَتْ الهاءُ همزةً ثم قُلِبَتْ الهمزةُ ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في (آدم)، و(آمن)، ودليلُهُم تصغير آلٍ على أُهَيْل، أو أصله

(أَوَلٌ) كـ(جَمَلٌ) عند الكسائي، ويونس، وغيرهما، ودليلُهُم تصغيره على أُوَيْل، فهو من آلَ يؤول تحرَّكتِ الواوُ وأنفتحَ ما قبلها، فَقُلِبَتْ ألفاً، ولا يضافُ إلا إلى ذي شَرَفٍ بخلافِ أهْلٍ،

والمرادُ بالآل من تَحْرُمُ عليهم الزكاةُ، وهم أولادُ علي، وعقيل، والعباس وجعفر، والحارث عند أئمتنا،

فعطفُ الأصحابِ عليهم لإدخالِ مَنْ ليس منهم كأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، أو المرادُ به اتقياءُ الأُمةِ، أو أُمةُ الإجابة، وهو الأنسبُ في مقام الدعاء على ما قالوا،

فالعطف حينئذٍ مِن عطفِ الخاصِّ على العامِّ، ونكتته بيانُ شَرَفِ الأصحاب رضي الله تعالى عنهم.

(و أصحابُهُ) جَمْعُ صحب، لا صاحب؛ إذ لم يَثْبُتْ أنَّ فاعلاً جُمع على أفعال، وصحب جمعٌ، أو اسم جمع.

قال عبد الحكيم في «حاشية الدَّواني» : الأصحاب جمع صاحب عند مَن يُجوِّز جمعَ فاعلٍ على أفعال ، وأما عند مَن لا يقولُ به، فهو إمَّا جمع صَحْب بسكون الحاء كـ(نَهر) وأنهار ، أو جمع صَحِب بكسر الحاء مخفف صاحب كـ(نَمِر) و (أَنْمار).

والصاحب عند المحدثين وبعض الأصوليين: مَنْ لقي رسولَ الله صلى الله عليه وسلم مسلماً ومات على الإسلام، أو قَبْلَ النبوة، ومات قبلها على الحنيفية كـ(زيد بن عمرو)، أو ارتدَّ وعاد في حياته، وعند جمهور الأصوليين من طالتْ صحبتُهُ مُتَّبِعاً له صلى الله عليه وسلم مدةً يَثْبُتُ معها إطلاقُ صاحب فلان عرفاً بلا تحديدٍ في الأصح ، وقيل : ستةُ أشهر. أو غَزوةٌ. كذا في «حاشية النسمات» لابن عابدين.

(الطاهرينَ) الطهارةُ مجازٌ عن التَّنزُّهِ عن المعاصي القَلْبية والقالبية والأقذار المعنوية، وهو يَسْتلزمُ التَّنزُّهَ عن الأقذار الحِسِّية .

(قَلْباً ونَفْساً) النصبُ فيهما على التمييز، والقلبُ لطيفةٌ ربانيّةٌ لها بهذا القلبِ الجسماني الصَّنوبري الشَكلِ المُودَعِ في الجانب الأيسر من الصدر تعلقٌ، وتلك اللطيفة هي حقيقة الإنسان، ويُسميها الحكيمُ (النَّفس الناطقة)، والروح باطنُهُ، والنفسُ الحيوانيةُ مركبه

كذا قاله الشريف قدس سره. والنفسُ جوهرٌ مُجَرَّدٌ قائمٌ بنفسهِ غيرُ متحيِّز، ولا قابلٍ للإشارة الحسية.

اعلم أنّ المصنِّف رحمه الله تعالى ذكر تعريفَ علم البيان وموضوعَهُ قبل الشروع في مقاصده على وجه ضبطِ أبوابهِ إجمالاً ليكونَ الطالبُ على بصيرةٍ، ولأنَّ كلَّ علم فيه مسائلُ كثيرة تضبطها جهةُ وحدةٍ ذاتيةٌ، أو عرضيةٌ باعتبارها تُعدُّ علماً يُفرد بالتدوين؛ ومَنْ حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهةُ وحدة، فعليه أن يعرفَها بتلك الجهة؛ لئلا يفوته ما يَعْنيه ولا يُضيّع وقته فيما لا يعنيه، فقال مُعَرِّفاً:

(علم البيان) هذا المركب الإضافي قد صار علماً على القواعد المخصوصة، أو إدراكها، أو ملكة الاستحضار.

(أصولٌ و) هي بمعنى: (قواعد) والأصول: مفرده أصل، وهو في اللغة: ما يبتنى عليه غيرُهُ حسّياً كان، أو معنوياً، والقواعد: جمع قاعدة، وهي: لغة الأساس وفي الاصطلاح قضية كلية يُتعرّف منها أحكام جزئيات موضوعها.

(تَتَعَلَّقُ) أي: الأصولُ (بإظهارِ) أي: بمعرفة إظهار المتكلّم.

(المُرادِ) أي: مراده (وبيانِ المعنى الواحدِ) أي: المدلول عليه بكلام مُطابق لمُقتضى الحال، واللام في المعنى الموصوف بالواحد للاستغراق العُرفيّ، فيكونُ المعنى: كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم، وفي تقييده المعنى بالواحد دلالةٌ على أنّه لو أورد معانٍ متعددة بطرقٍ بعضُها أوضحُ دلالةً على معناه من البعض الآخر لم يكن ذلك من البيان في شيء.

قاله السعد رحمه الله تعالى فخرج بتقييد المعنى بالواحد إيراد المعاني المتعددة بطرق موزَّعة على تلك المعاني مختلفة في الوضوح فلا تكون معرفة إيرادها من علم البيان.

(بتراكيبَ) أي: بواسطة تراكيب (مُختلفةٍ) مِن حيثُ أنَّ

(بعضها أوضحُ دلالةً مِن بعضٍ) آخرَ بأنَّ يكون بعضُ الطرق واضحُ الدلالة عليه، وبعضُها أوضحَ، والواضحُ خفيٌّ بالنسبة إلى الأوضح، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء.

قاله السعد رحمه الله تعالى في «المختصر»، والمرادُ من الدلالة عندهم الدلالةُ العقليةُ الصادقةُ على الدلالة التضمنية و الإلتزامية.

فخرج بتقييد الاختلاف في الوضوح معرفةُ إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في اللفظ متماثلة في الوضوح، وذلك بأن يكونَ اختلافُها بألفاظ مترادفة كالتعبير عن كَرَمِ زيدٍ بقولنا : (زيدٌ كريمٌ) (زيدٌ جَوَادٌ).

ثم شرع في بيان موضوعه فقال :

(ومَوْضوعُهُ) أي: علمِ البيان، وموضوع العلم ما يُبحثُ فيه عن عوارضه الذاتية، والبحث هو إثبات المحمول للموضوع على ما هو المشهور.

(أمورٌ) أي: أشياء

(أربعةٌ التَّشبيهُ، والمَجازُ، والكِنايةُ، والتَّعريضُ) اعلم أنه أُتفق على أن موضوعَ علم البيان ثلاثةٌ، وقيل: في وجه الحصر : إنّ اللفظ المراد به لازم ما وضع له سواء كان اللازم داخلاً، أو خارجاً إن قامت قرينةٌ على إرادته، فمجازٌ، وإلا فكنايةٌ، وقدّم المجاز عليها لأنّ معناه كجزء معناها، ثم من المجاز ما يُبتنى على التشبيه، فتعينّ التعرّضُ له،

والمصنف رحمه الله تعالى زاد التعريض مُتابعاً لبعض المحققين؛ لأنَّ المعنى التعريضيَّ المفهوم من السياق، والمعنى الموضوعَ له المفهومَ من اللفظ مقصودان معاً بخلاف الحقيقة، والمجاز، والكناية،

فكان الأليق أن يُجعلَ ركناً من علم البيان، وقسماً برأسه، لا قسماً من الكناية كما ذهب إليه السَّكّاكي رحمه الله تعالى ، وسيأتي في باب التعريض مزيدُ تحقيقٍ في ذلك أن شاء الله تعالى.

التشبيه

(التَّشبيهُ) لمّا كان بعضُ المجاز مُبْتَنياً على التشبيه تعرَّضَ له أولاً معرِّفاً له بلام الحقيقة،

قال: في «تحقيق العبارة» : والتشبيهُ الاصطلاحيُّ أخصُّ من اللغوي الذي هو مشاركة أمرٍ لأمر في معنى، والبحث عن التشبيه هاهنا من جهة طرفيه، ووجهه، وأداته، وسيأتي الكلام عليها في محلها أن شاء الله تعالى.

(الدّلالةُ) بتثليث الدال مصدرُ قولك : (دَلَلْتُ فلاناً على كذا) إذا هَدَيْتُهُ له، وأريته إياه، ومنه الدلالة على الطريق، والمراد بها هنا أن يأتي المتكلم بما يدل

(على مشاركة أمر) هو المشبه (لأمر آخر) هو المشبه به، والمعنى : تشريكُ أمر لأمر، فالمفاعلة بمعنى الفعل، وهذان الأمران أعني المشبه، والمشبه به هما الأصل، والعمدة في التشبيه،

(في معنى) أي: وصف هو وجه الشبه يكون في المشبه به أقوى منه في المشبه، واحترز عن المشاركة في عَيْنٍ نحو: (شارك زيدٌ عمراً في الدار)؛ فإنه لا يسمى تشبيهاً،

وأفاد السعد في «المطول» أنَّ وجه الشبه الذي قُصِدَ اشتراكُ الطرفين فيه لزيادة اختصاص له بهما، فلا بدّ من زيادة القصد في تفسيره، وإلا فزيدٌ، والأسد في قولنا : (زيد كالأسد) يشتركان في الوجود، والجسمية، والحيوانية، وغير ذلك من المعاني مع أن شيئاً منها ليس وجه شبه، فهي خارجة بزيادة القصد.

(بالكافِ و نحوِهِ) سواءٌ كانت ملفوظةً نحو زيدٌ كالأسد، أو مُقَدَّرةً نحو زيد أسد، وأحترز به عن مثل: (قاتَلَ زيدٌ عمراً)، و(جاءني زيدٌ، وعمروٌ) ، وعن بعض صور التجريد

نحو: (لقيت بزيد أسداً)، و (لقيني منه أسد)، والتشبيهُ فيه، وأن كان ضمنياً لا يسمّى تشبيهاً اصطلاحاً؛ إذ لم يُذكر فيه الطرفان على وجه يُنبيء عن التشبيه، و الإتيان فيه باسم المشبه به ليس لإثبات التشبيه؛ إذ لم تُقصدْ فيه الدلالةُ على المشاركة، وإنما التشبيهُ فيه مكنونٌ في الضمير المفروغ عنه بالكلية، وإنما يَظْهرُ ذلك التشبيه بعد التأمل في التجريد المدلول عليه بمِن، أو الباء التجريديتين كما أفاده الأنبابي.

(بحيثُ لاتكونُ) أي: حال كون تلك الدلالة غير ملابسة لأنْ تكونَ

(على سبيلِ الاستعارةِ التصريحيةِ) التي طُوِيَ فيها المشبهُ، وذُكِرَ فيها المشبه به مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له نحو: (رأيت أسداً في الحمام)، فالاستعارة هذه لا تسمّى تشبيهاً في اصطلاحهم لعدم ذكر المشبه، والأداة اللذين هما من أركان التشبيه.

(و) لا تكونُ أيضاً على سبيل الاستعارة (المكنيةِ) التي طُوِيَ فيها المشبه به، وذُكِرَ المشبه، وقرينتُهُ تُسمّى تخييلاً كما سيأتي

نحو: (أنشبت المنيةُ أظفارها)، فإن قلت عَلامَ احترزَ عن الاستعارتين مع أنهما لا يُسمَّيانِ تشبيهاً اصطلاحاً قلتُ : ذكرهما لدفع توهّم أنّهما من التشبيه لكونِهِ مَكنوناً في الضمير فيهما هذا ما ظهر لهذا العبد الفقير من بكتة ذكرِهما والله أعلم.

(وأركانُهُ) أي: أركانُ التشبيه المبحوثُ عنها

(أُمورٌ) جمع أمر بمعنى: شيء عند علماء العربية

(أربعةٌ) وهي: (المُشبَّهُ ، والمُشبَّهُ به) هما الأصل في التشبيه، ويكونان إما حسِّيّنِ

نحو: (أنت كالشمس في الضياء)، ومن الحسّي ما لا يُدرك بالحس لكن تدرك مادته فقط، ويسمّى هذا التشبيه خيالياً، وهو ما رَكَّبَتْهُ المتخيلةُ من أمور موجودة كل واحد منها يُدرَك بالحسّ كقول الشاعر :

كأنّ الحبابَ[1] المستديرَ برأسِها[1] كواكبُ درٍ في سماء عقيق

---

(١) ما يعلو الماء من الفقاقيع .

فإن (كواكب در)، و(سماء عقيق) لا يدركها الحسُّ؛ لأنَّها غيرُ موجودة، ولكنْ يُدرِك مادّتَها التي هي الدُر، والعقيق على انفراد، وإما عقليّن وهما لا يُدركان، ولا مادّتُهما بإحدى الحواس، بل يُدركهما العقلُ وحده، ومنه الوهميُّ، لكن لو وُجِدَ في الخارج لكان مُدرَكاً بها

كقوله تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات :٦٥]. وإما أن يكونَ المشبهُ حِسياً، والمشبهُ به عقلياً نحو: عَالِمُ السوء كالموت، وإمّا أنْ يكون المشبهُ عقلياً، والمشبهُ به حِسّياً

نحو: العلم كالنور.

(ووَجْهُهُ) هو معنى قائم بهما

(وأداتُهُ) هي: آلة لبيان ذلك، ولما فرغ من ذكر الأركان ذكر مراد أهل البيان من وجه الشبه

فقال : (ووجهُهُ) أي: وجه التشبيه

(ما كان مُشْتَرَكاً) أي: المعنى الذي قصد اشتراكه

(بينَ المُشبّهِ ، والمُشبّهِ به) لمزيد اختصاصه بهما، والمراد بالمعنى: ما قابل العينَ سواءٌ كان من تمام ماهيتهما، أو جزءاً، أو خارجاً، وتوضيحه :

أنّ وجهَ الشبه إما أنْ يكونَ من تمام ماهيةِ كلٍّ من المشبه، والمشبه به، أو جزءاً منهما نحو: (هذه البُرْدةُ كبردتك) في كون كل منهما قُطناً، أو يكونَ خارجاً عن ماهيتهما سواءٌ كان حسياً كالحُمرة في تشبيه الخدّ بالورد، أو عقلياً كالشجاعة في تشبيه الرجل بالأسد، لكنْ قال الدسوقي في «حواشي المختصر» :

اعلم أنّ وجه الشبهِ لابدَّ أن يكونَ فيه نوعُ خُصوصيّةٍ حتى يفيد التشبيه، ولذا لا يكونُ من الذاتيات، ولا من الأعراض العامة لأنّ الكلامَ المفيد للتشبيه باعتبار ذلك لا يفيد

---

(١) الضمير يعود على الخمر .

ذلك ما لم يتعلق بهما غرضٌ يقصد المتكلم أن هذا الأمر مما ينبغي أنْ يشبه به، فيكونَ فيه حينئذ مزيدُ اختصاص، وارتباط من حيث ذلك الغرض، فيكون الكلام بذلك مفيداً.

وذلك الاشتراكُ إمَّا أنْ يكونَ

(تحقيقياً) أي: مُحَقَّقاً بأنْ يكون وجه الشبه ثابتاً لكلا الطرفين

(نحو زيدٌ كالأسدِ) أي: في الشجاعة الثابتة لكل من زيد، والأسد، وأنْ كانت في الأسد أقوى، وأفاد البهاءُ في «عروس الأفراح»:

أنَّ وجه الشبه المحقق هو الإقدام لا الشجاعة؛ إذ الشجاعة وصف مركب من الجرأة، والعقل فعلى هذا ليس في الأسد شجاعة كما أشتهر على الألسنة، ونحن إن أطلقنا ذلك فهو تَبَعٌ للجمهور.

(أو تقديراً) بأنْ لا يوجد وجه شبه لأحد الطرفين، أو لكليهما إلا تقديراً، و تخييلاً بمعنى:

أن ثبوت صورة وجه الشبه على سبيل التوهُّم المحض

(نحوُ) أي: ذلك نحو

(النُّجومُ في اللَّيلةِ الظَّلماء كالسُّننِ بين البدع والأهواء) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من أشياء مشرقة بيض في جانب شيء مظلم؛ لأن هذا المثال من تشبيه المركب، وتلك الهيئة غير موجودة في المشبه به أعني: السُّننَ بين البدع والأهواء، فشبّهتِ البدعُ والأهواءُ بالظلمةِ، والسننُ بالنورِ، وشاع هذا التشبيه حتى خُيّل أنَّ البدعَ، والأهواء مما له ظلام، والسنن مما له بياض، فبهذا التخييل ظهر اشتراك النجوم بين الدجى، والسنن بين البدع، والأهواء في كونِ كلٍّ منهما شيئاً ذا بياضٍ بين شيء ذي سواد. كذا أفاده الشارح الملا عبد الله رحمه الله تعالى. (وأداتُهُ) أي: التشبيه، والأداة في اللغة: الآلة سمّي ما يتوصل به إلى التشبيه اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً كذا في «أطول العصام».

(الكافُ) أي: مسمّاه سواء كان حرفاً، أو اسماً، وسيبويه يخصّ الثاني بالضرورة

(وكأنَّ) أي: لفظها، وهي للتشبيه غالباً، وقد يجيء للظن من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامداً، أو مشتقاً.

(ومِثْلٌ ونحوُها) أي: الكاف، أو مثلٌ كالمماثلة، والمشابهة، وشبه، والمضاهاة، وما يُؤدي معناها فيه. أقول: لمَّا كانَ للتشبيه مراتبُ مختلفةٌ في قوة المبالغة، وتوسُّطِها، وضَعْفِها أشار إلى بيانها بقوله:

(وَلَهُ) أي: للتشبيه باعتبار ذكر الأركان كلها، أو بعضها

(في قُوَّةِ المُبالغةِ، وضَعْفِها مَرَاتبُ أقصاها) أي: أعلاها

(حذفُ وجهِهِ) أي: الشبه

(و) حذفُ (أداتِهِ) وظاهرُ عبارته أن مرتبة القوة، والضعف مَنُوطةٌ بالحذف، والذكر، وهذا ما قرره بعض الفضلاء، والصوابُ أنّ ذلك باعتبار بُعْد وجه الشبه، ودقته

(نحو زيدٌ أسدٌ) ويُسمّى مثل هذا تشبيهاً بليغاً عند الجمهور لذكر الطرفين أولاً، وملاحظته أولاً، و آخراً، ووجوب تقدير الأداة ثانياً، وإنما كان أعلى مراتب التشبيه لاشتماله على قوتين قوة بحَسْب حذف الأداة المفيدة أدعاء العينية بحيث صار المشبه عين المشبه به، وقوة بسبب حذف الوجه المفيد تعميم الوجه، وما أشتمل عليهما، فهو في غاية القوة لتحقق كمال المبالغة، وأختار السعد التفتازاني أنَّ مثل (زيدٌ أسدٌ) استعارةٌ لا تشبيهٌ.

(وأوسَطُها حذفُ أحدِهِما) أي: الوجه، أو الأداة سواءٌ مع حذف المشبه نحو الأسدُ عند الإخبار عن زيد، أو، لا نحو: (زيد كالأسد)، ونحو: (زيد أسدٌ في الشجاعة)، ونحو: أسد في الشجاعة عند الإخبار عن زيد

(نحوُ زيدٌ كالأسد، وزيدٌ أسدٌ في الجرأة) وإنما كانت هذه المرتبة وسطى في التشبيه؛ إذ في حذف الوجه تعميم وجه الشبه لكن لا يحصل الاتحاد، وفي حذف الأداة يحصلُ الإتحادُ بدون ذلك التعميم؛ لأنّ ذكر الوجه يُنبيء عن المغايرة، ففيه قوة لكن بمرتبة أدنى مما قبلها، وأعلى مما بعدها.

(وأدناها) ولا قوة لها

(ذِكْرُهُما) أي: ذكر الأداة، والوجه المستلزم ثبوت المغايرة بين المشبه، والمشبه به سواء ذكر المشبه، أو لم يذكر

(نحو زيدٌ كالأسد في الجرأة) أقول : لمَّا كانت المبالغة ليست منحصرة في تلك المراتب أراد المصنف رحمه الله تعالى أن يذكر لك ما يحقق تلك المبالغة، وهو إضافةُ المشبه به إلى المشبه، وبالعكس. فقال:

(وقد يُضَافُ) إضافةً حقيقيةً (المُشَبَّهُ به إلى المُشَبَّه) لغرض،

وهو (للمبالغة في التشبيه) ويسمَّى تشبيهاً مؤكداً، ولابُدَّ فيه من حذف الأداة.

(بحذف أداتِهِ ،وَوَجْهِهِ نحوُ لُجينُ الماءِ) بضم اللام، وفتح الجيم، واللجينُ الفضّة الخالصة يُشَبَّه بها الماء في البياض، والصفاء كذا في الأطول.

(وقد يُبَالَغُ في شأنِ المُشَبَّه أيضاً) كما يبالغُ في شأن التشبيه

(بِقَلْبِهِ) أي: بجعل المشبه (مُشبَّهاً به) وجعل المشبه به مشبهاً مع حذف الوجه

(نحو أبو حنيفة كأبي يوسف) أي: في الفقاهة، والمقصودُ أنّ أبا يوسف قد جدَّ في التحصيل، فوصل إلى مرتبة عالية، ودرجة سامية، فمنْ شأنِهِ أنْ يشبّه به أبو حنيفة رحمه الله تعالى إيهاماً أنَّ أبا يوسف رحمه الله تعالى أتمُّ منه في هذا الوجه.

(واعلم) الواو للاستئناف، وصدَّر المبحثَ الآتي باعلم للتنبيه على أن ما سيذكر فيه مُهمٌ ينبغي الإصغاءُ إليه، والاهتمام به

(أنَّه) أي: الشأن (إذا كان المُشَبَّهُ مذكوراً) على وجه يُنبيء عن التشبيه

(أو مُقَدَّراً) أي: منوياً (وكان المُشَبَّهُ به خبراً له) أي: للمشبه

(نحو زيدٌ أسدٌ) أو أسدٌ عند الإخبار عن زيد المحذوف لفظاً

(أو في حُكْمِ الخَبَرِ) مِنْ حيثُ كونُهُ محمولاً مخبراً به

(كخبرِ بابِ كان، وخبرِ بابِ إنّ نحو كان زيدٌ أسداً، وإنّ زيداً أسدٌ، والمفعول الثاني) أي: وكالمفعول الثاني.

(في بابِ عَلِمْتُ نحو عَلِمْتُ زيداً أسداً، والحالِ، والصفةِ نحو جاءني زيدٌ أسداً) أي: مجترئاً هذا مثال الحال

(وزيدٌ الأسدُ) أي: جاءني زيدٌ الأسدُ هذا مثال الصفة

(يُسمَّى) هذا التشبيه الواقع في جميع هذه الصور (تَشْبيهاً) وذلك

(لأنَّ صَوْغَ الكلامِ) في جميع تلك الصور

(لِمُجَرَّدِ التَّشبيهِ) لا للاستعارة؛ لأنَّ فيه جمعاً بين المُشَبَّهِ، والمُشَبَّه به

(وإنْ لم يكنِ) المشبه (كذلك) أي: مذكوراً على وجه يُنبيء عن التَّشبيه، أو مقدراً، بل كان نَسْياً مَنْسياً كما هو شرط الاستعارة

(نحو لَقيْتُ أسداً في الحمام يسمَّى) لفظ المشبه به في هذا المثال

(استعارةً)، وذلك (لأنَّ صَوْغَ الكلامِ) إنّما هو

(لإيقاعِ الفِعْلِ) وهو لُقيا المتكلم في المثال

(على الأسدِ مثلاً) ولا يخفى أن هذه اللُّقْيا ممتنعَةٌ، فَوَجَبَ حَمْلُ الأسد على أنه مُستعار للرجل الشجاع بقرينة لفظ الحمام فيكون فيه استعارة،

(لا للتَشْبيهِ) لأنه لم يُقْصَد بالأسدِ معناه الحقيقي، بل قُصِدَ به الرجلُ الشجاعُ ؛ لذا لم يَحتج إلى آلة التشبيه، ولا إلى ذكر الوجه

(وقَصْدُ التشبيهِ مكنونٌ في الضمير) ولا إشعار به في اللفظ أصلاً، فلا يُعْرفُ إلا بعد نظر، وتأمل يعني: أنَّ التشبيه الذي هو مبنى الاستعارة لابد أنْ يعتبر أولاً، ثم يجعل نسياً منسياً، ومكنوناً في الضمير أدعاءَ أنَّ المستعار له عين المستعار منه، حتى يجري على المستعار له ما يجري على المستعار منه . كذا أفاده الشارح رحمه الله تعالى .

❋ ❋ ❋

اَلْمَجَازُ

ولَمَّا كان المجازُ هو المقصد الثاني من علم البيان اقتصر عليه المُصَنِّفُ رحمه الله تعالى تاركاً ما جَرَتْ عليه العادةُ من ذكر الحقيقة مع المجاز، فقال :

(والمَجَازُ) هو مَفْعَلٌ اسمُ مكان بمعنى الطريق في اللغة يقال: جعلتُ كذا مجازاً لحاجتي أي: طريقاً لها ؛ لأنّ المجازَ الاصطلاحيَّ طريقٌ للمبالغة، ثم نُقِلَ إلى المعنى الاصطلاحيِّ أعني الكلمةَ المستعملةَ .. إلى آخره، وقد عرفتَ وجه المناسبة بين المَعْنَيَيْنِ، وقيل : هو مصدرٌ، ولم يُنْقَلْ عن أحد أنّه قال : إنّه منقولٌ عن الزمان ؛ لعدم العلاقة بين المنقول عنه، والمنقول إليه، ثم المجازُ مطلقاً سواءٌ كان في النسبة تامةً كانت، أو ناقصةً، أم في اللفظ مفرداً كان، أو مُرَكّباً كائن.

(على قِسْمَيْنِ) فإن قلت : كيف يَصحُّ تقسيمُ المجاز إلى العقلي، واللغوي مع انتفاء مَوْرِدِ القسمة، لأنّ السَّلفَ لم يذكروا أمراً مشتركاً بينهما كما هو معلومٌ في محله ؟

وأجيبَ بأنَّ تقسيمَ المجاز إليهما إنما هو باعتبار التأويل بما يُطْلَقُ عليه لفظُ المجاز، فهذا التقسيم مبنيٌّ على اشتراك اللفظ.

(أَحَدُهُما) مجازٌ (عَقْلِيٌّ) لتصرُّف العقل فيه بالاستقلال بسبب القرينة، والملابسة بخلاف اللُّغوي ؛ فإنّه يَرْجِعُ إلى اللغة، وأختار سيدي الصاوي في «حواشي الدردير»

وجه التسمية : أنَّ الإسناد معنى من المعاني، وهو من تصرُّفات العقل بخلاف اللغوي، فإنه لا يستقلُّ به العقل، ويُسمى هذا المجازُ بالمجاز الحُكمي، والإسناديّ، وفي الإثبات، والمرادُ بالإثبات الحُكمُ مطلقاً الشاملُ للنَّفي، والإثبات.

(وهُوَ) أي: المجاز العقلي

(نِسبةُ) هي الربط تامةً كانت، أو غيرَ تامةٍ، والتامةُ خبريةٌ، أو انشائيةٌ، وغيرُ التامة تقييديةٌ سواءٌ كانت إضافيةً، أو توصيفيةً، وهي أعمُّ من الإسناد

(أَمْرٍ) أي: شيء، وهو فعل، أو معناه، أو غيرهُما